في هذا العدد

لبنان المُنهك

ينتظر لبنان، بعد تراكم الازمات بدءا من ثورة 17 تشرين وصولا الى الحرب الاسرائيلية عليه، اربعة استحقاقات وتحديات جعلت منه بلدا منهكا يحتاج الى تعاضد بنيه وتكاتفهم لتجاوز الازمات واعادة بناء الدولة.

الاستحقاقات الاربعة التي ينتظرها لبنان في المرحلة المقبلة:

الاول، انطلق مع بداية الاعياد المجيدة اعتبارا من الشهر الماضي. وباسم اسرة "الامن العام"، نعايد اللبنانيين ونتمنى ان يمنّ الله على وطننا بالخير والسلام، لأن لبنان وبعد الحرب المدمرة في حاجة الى استقرار وامان، والانطلاق الى مرحلة من الانتظام العام. وقد شهد حركة توافد لابنائه المنتشرين في بلاد الاغتراب ليشاركوا اهلهم الاعياد ويستقبلوا معهم السنة الجديدة.

الثاني، هو جلسة الانتخابات الرئاسية المقررة في 9 من الشهر الجاري. هذا الاستحقاق الذي ينتظره اللبنانيون، بعدما قامت كل الاطراف المعنية واللجنة الخماسية بعقد اجتماعات ولقاءات متتالية لتدوير الزوايا وايجاد قواسم مشتركة بينهم، لاخراج هذا الاستحقاق من عنق الزجاجة، ولكي ينتخب لبنان رئيسا يشكل اجماعا، لأن تحديات المرحلة المقبلة تتطلب توافقا بين اللبنانيين مبنيا على تحقيق هدف رئيسي يقضي ببناء الدولة وليس تقاسمها طائفيا ومناطقيا. فاللبنانيون يطالبون المسؤولين بوضع خلافاتهم الشخصية جانبا، والانطلاق لإعادة تكوين السلطة الاجرائية وبناء مؤسسات الدولة واجراء الاصلاحات المناسبة.

الثالث الذي ينتظره لبنان هو كيف سيكون عليه الوضع في سوريا بعد سقوط النظام. طبعا هذا استحقاق مهم، كونه يعني سوريا المستقبل، ونأمل في ان تستقيم الامور هناك استنادا الى رغبة الشعب السوري، لأنه مهما كانت الاوضاع ستكون لها انعكاسات وتأثيرات مباشرة على لبنان.

الرابع، هو تسلم الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب سلطاته الدستورية في 20 من الشهر الجاري، فيما الكل يتوقعون تغييرات جذرية في كثير من الملفات الاقليمية والدولية، وبالطبع لبنان هو من ضمن هذه الملفات.

في مقابل هذه الاستحقاقات سيواجه لبنان تحديات كثيرة، نذكر منها اربعة على سبيل المثال:

الاول، هو الاستمرار في تطبيق اتفاق وقف النار وتنفيذ القرار 1701 وإلزام العدو الاسرائيلي وقف خروقاته التي يشهدها لبنان بشكل يومي، وبالتالي منعه من تهديد اللبنانيين الذين نزحوا من بلداتهم ولم يعودوا اليها بعد، والمباشرة بوضع الخطط المناسبة لإعادة الاعمار.

الثاني، هو الملف الخطير والدائم والمقصود هنا ملف النازحين، الذي نأمل في ان تتم معالجته في اقرب وقت ممكن بعد التغييرات التي حصلت في سوريا، وقد اضيف اليه نازحون جدد. ومن الطبيعي ان تتم متابعته من المديرية العامة للامن العام والحكومة والمنظمات الدولية، وعلى رأسها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، لاسيما وان المجتمع الدولي لم يبادر حتى الان الى معالجة هذا الملف، او اعلان موقف في شأن العودة الى سوريا.

الثالث، هو التحدي الذي تواجهه الدولة لجهة تأكيد استمرار دور مؤسساتها في القيام بمسؤولياتها ومتابعة شؤون المواطنين وضمان الامن والامان لهم، وتعزيز الاستقرار وصونه، بغض النظر عن كل الاستحقاقات الدستورية المنتظرة كي تتحضر البلاد للخروج من هذه الازمات المستجدة والمتوارثة بأقل ضرر ممكن.

الرابع، هو ملف المفقودين اللبنانيين والمختفين قسرا، وهذا ملف يقض مضاجع اهالي المفقودين اللبنانيين منذ حوالى نصف قرن. وقد يكون الظرف الان مناسبا لحل هذه المسألة الانسانية بعد التطورات في سوريا، لأن من حق الاهالي ان يطالبوا بالحقيقة وليس بالوعود لحل هذه القضية واقفالها بشكل نهائي كي تستكين النفوس وترتاح القلوب.

أمام هذه التحديات والملفات وكلها من النوع الحساس، لا بد للبنانيين من ان يتكاتفوا وينجزوا مصالحاتهم التي كانت بداياتها في اتفاق الطائف، ذلك ان الوضع دقيق وخطير خصوصا اذا اهملوا اياً منها.

"الامن العام"